

## تجمع المؤسسات الحقوقية يطالب سويسرا وهولندا وبلجيكا لإعادة النظر في قرار وقف تمويل "الأونروا"



08 أغسطس 2019 - 12:29

وجه تجمع المؤسسات الحقوقية (حرية)، رسالة لمجلس وزراء ووزراء خارجية وتجارة الاتحاد السويسري والمملكة الهولندية ومملكة بلجيكا، عبر فيها عن دعمه لكل الجهود الرامية لمحاربة أي شبهاة فساد أو تجاوزات إدارية أو أخلاقية في الأونروا.

شدد التجمع، على أن قرار وقف التمويل يصب باتجاه إجهاض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين؛ وهذا ما لا ينسجم مع القرارات الدولية التي أكدت على حق اللاجئين الفلسطينيين، كما أن لهذا القرار انعكاسات سلبية على حياة، وكرامة ما يزيد على ستة ملايين لاجئ فلسطيني.

وأشار إلى أن ما ورد في التقرير المسرب حول شبهاة "سوء الإدارة واستغلال السلطة" من قبل مسؤولين في الأونروا، لا يبيح لهم معاقبة اللاجئين الفلسطينيين ووقف المعونات والتمويل عنه، بدلاً من الاسهام بمعالجة الفساد والتجاوزات الادارية، بالمساءلة والرقابة، والشفافية على أنشطة الأونروا سواء من خلال حكوماتها، أو من خلال الأمم المتحدة.

وأعرب عن قلقه تجاه آثار وارتدادات قرارات وقف التمويل للأونروا على القرار 302، المنشئ للوكالة وعلى حق اللاجئين الفلسطيني ككل، بما في ذلك حقه في العودة لدياره والتعويض والقرار 194، معرباً عن خشيته من أن تصب هذه القرارات بمصلحة تطبيق الخطة الأمريكية الرامية؛ لنقل المسؤولية عن اللاجئين من الأونروا للحكومات المضيفة.

وحث التجمع، سويسرا وهولندا وبلجيكا على إعادة النظر في قراراتهم بوقف تمويل الأونروا والدفع باتجاه الحفاظ عليها والوقوف في وجه مساعي تصفيتها، من خلال تجنيد مصادر أموال تساعد في تجاوز أزمة التمويل التي تعيشها، وضمان توفير ما يكفي من الموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين لحين عودتهم إلى ديارهم.

وطالب بالسعي نحو جعل الموازنة الخاصة بالأونروا كيند ثابت في الموازنة العامة للأمم المتحدة، يخضع لآليات الرقابة التي تخضع لها، كما طالبهم بالوقوف أمام مسؤولياتهم والتصويت إيجاباً، بتجديد ولاية وكالة الأونروا خلال الدورة الـ 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها، في أيلول/سبتمبر 2019م.